

## مستقبل الإقليم .. تكامل أم تناحر؟

المسلمين وفقاً لاجتهاداته الجهنمية بتكفير الجميع. ويتقديري إن النخب الحزبية والثقافية والحقوقية ومن موقعها التنويري يمكن أن تكون قوة اقتراح وخصوصاً، حين تستطيع بناء جسور الثقة مع أصحاب القرار، بحيث تصبح شريكاً فاعلاً ومشاركاً لا غنى عنه في عملية التنمية المنشودة، سواء في صنع القرار أم في تنفيذها.

يمكننا تصور كم كان وجه الإقليم سيكون مختلفاً ومكانته كبيرة لو اعتمد "تعاهداً" أو "ميثاقاً" عاماً لسلام أساسه احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق تقرير المصير وإضفاء التعاون والفراسة؟ وكم سيكون انعكاسه الفاعل على بلد وعلى مستوى الإقليم، بل على مصالح الإنسان وحقوقه وحياته وتعليمه وصحته وبيئته وتمدنه؟! وبالطبع بالتكامل وليس بالتناحر!!

□ باحث ومفكر عربي

والعطاء، وهو بحاجة إلى حوار مستمر ليس حول الماضي فحسب، بل فيما يخص الحاضر والمستقبل، فالماضي مضي ولا يمكن إعادته بما فيه من إيجابيات وسلبيات، وإذا كانت أوروبا قد سبقتنا بوضع حد لحروبها الطائفية، ولإسبام بين البروتستانت والكاثوليك، وخصوصاً "حرب الثلاثين عاماً"، بإبرام معاهدة وستفاليا 1648 فسيكون جيداً بالإقليم الشرقي إعادة بناء علاقاته وفقاً لهذه الأسس الجيوسياسية الثقافية وعلى قواعد القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة وفقاً للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، التي يمكن أن تضع حداً لحروب عنيفة باسم السنة والشيعية وباسم "الإسلام" ضد الأديان الأخرى، وهذا ما كان قد طغى على خطاب داعش بعد هيمنته على تلك مساحة كل من العراق وسوريا، لاسيّما باستهداف المسيحيين والإيزيديين واتباع الأديان الأخرى، وجميع

بمستلزمات التحدي الذي يواجهها، خصوصاً وأن هناك استهدافاً شاملاً لها جميعاً دون استثناء؟ ثم كيف يمكنها استثمار اللحظة التاريخية مع بعضها لتنميتها بروح القيم الإنسانية التي تمثل المشتركات بين البشر، وكان ذلك مدار بحث وحوار في تونس وما ينتظر أن ينطلق بصورة واسعة في منتدى الفكر العربي بعمان.

**خروب مركبة**  
وإذا توقفتنا عند الحروب والصراعات التي تعيشها دول الإقليم فسنراها حروباً مركبة سياسية واقتصادية وديبلوماسية حتى وأن حملت في حقيقتها مصالح قومية جيوسياسية ونزعات للهيمنة وفرض الإرادة، وإذا كان رفض التقيم الكونية باسم التنشيث والانغلاق والتقوقع. وهكذا لا يجوز الخصوصية فمطلماً لا يجوز التفتت من القيم الكونية. ويبقى ذلك فضاءً مفتوحاً للأخذ

باختصار على أن الأمم والشعوب التي تعيش في المنطقة والتي تعاني من توترات وصراعات داخلية وإقليمية وخارجية، تحتاج إلى إعادة بناء علاقاتها مع بعضها لتنميتها بروح القيم الإنسانية التي تمثل المشتركات بين البشر، وكان ذلك مدار بحث وحوار في تونس وما ينتظر أن ينطلق بصورة واسعة في منتدى الفكر العربي بعمان.

**خروب مركبة**  
وإذا توقفتنا عند الحروب والصراعات التي تعيشها دول الإقليم فسنراها حروباً مركبة سياسية واقتصادية وديبلوماسية حتى وأن حملت في حقيقتها مصالح قومية جيوسياسية ونزعات للهيمنة وفرض الإرادة، وإذا كان رفض التقيم الكونية باسم التنشيث والانغلاق والتقوقع. وهكذا لا يجوز الخصوصية فمطلماً لا يجوز التفتت من القيم الكونية. ويبقى ذلك فضاءً مفتوحاً للأخذ

الفكرية والثقافية بشكل عام التوجه إلى الإنسان ومخاطبة عقله، فلا بد لها إذاً أن تتحرك لتقديم رؤية نقیضة للحرب على الرغم من الخراب والدمار وثقافة العنف.

خطر ذلك بيالي وأنا أساهم في جلسة لإعلان منبر جديد للحوار باسم "منتدى التكامل الإقليمي"، أطلق من الجامعة اللبنانية. والفكرة وإن انطوت على تقدير إيجابي لمستقبل علاقة أم الإقليم الشرقي الذي اعتبره مجالاً حيويًا لاهتمامه، فهي في الوقت نفسه تمثل جامعا يسعى إلى تعظيمه، وأما ما هو مفرق فقد نظر إليه بكونه طارئاً وعبأراً وظرفياً ينبغي العمل على تقليصه. ولعل هذه النظرة المستقبلية شغلت مثقفين من بلدان عدة تلمسوا بتجاربههم وكل من موقعه أهمية الحوار خارج دائرة الاشتباكات الأيديولوجية والاستقطابات الطائفية والاحترابات الإثنية والمصالح الانثانية الضيقة، لأنها تقوم

### عبد الحسين شعبان

بيروت



الماضية، فهذا يعني تعويم التمنية أو تعطيلها على أقل تقدير وعرقلة خطط الإصلاح التي لا يمكن الحديث عنها إلا في ظل أجواء الاستقرار والسلام.

**نخب فكرية**  
فالخروب تولد في العقول ولذلك ينبغي "بناء حصون السلام في العقول أيضاً، حسب سنسور اليونسكو، ولأن وظيفة النخب

والمادية وتعطيل التنمية، وإما الفخام والتعاون وصولاً للتكامل والمشارك الإنساني. وإذا كان حصاد الحروب والصراعات والقتل الذي يعيش فيه والذي يضم الأتراك والفرس والکرد والعرب، عدة ملايين من الضحايا وما يزيد عن 2مليون دولار في التقديرات غير المبالغة خلال العشرين عاماً

عليك دائماً أن تعمل كرجل فكر، وأن تفكر كرجل عمل ذلك ما قاله المفكر الفرنسي هنري برجسون، ولا أجد ترابطاً عملياً لهذه العبارة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في علاقات دول الإقليم وأمه بين بعضها البعض، خصوصاً حين تصل الأمور إلى مفترق طرق، فإمّا استمرار التناحر وتبديد الطاقات البشرية

## قضيت عمري لأعرف ما وراء الجبل

## قانون الحجز والمصادرة أنموذجاً

انتظرنا التعليمات فجاءت لتزيد الموضوع غموضاً وبعدها جاءت التعليمات لجهة إعفاء دار السكن كالعادة دون معرفة مكان اللجنة والية الاعتراض هل هو الكفروني أم ماذا؟ ومتى يتم الاعتراض بهذا الاتجاه؟ وهل ان الموضوع الإلكتروني الأول الشائع للاعتراض هو للشمول من عدم الشمول أم للاعتراض على الأموال المحجوزة أم كلاهما؟ كل ذلك وسيب الوقت مسلط على الرقاب وهناك مقدسات لدى القضاء الإداري منها شهر رمضان المبارك وشهر الاعتراض الفضيل والذي هلاله يهل يوم إياق الحيف بالمعترض، وأخيراً لا تعرف هل أن الموقع الإلكتروني الأول المخصص للاعتراض هو موقع رسمي أم هو كالمبار خفية فهو وصلنا عن طريق الواتس

الذي يصحح أن الجهة المؤسسة للموقع تتجاوز معد تعطيل رقما ولكن من يعرف انها قد تكون مجموعة (هاكرز) حيث أن الموقع على حد علمي لم ينشر في جريدة رسمية ولم يتضمن أية تعليمات

التي تستعرضها وبذلك تلقى المشمولين أنه في ظل هذا الغموض هي ان دخل الموقع اعلاه وندخل فيه الشمول من عدم الشمول ومعه الاعتراض الذي حجز الاملاك بالتفصيل اما الذين يخشون على بعض الاملاك ويشكون انها قد تصادر فيحتكم الانتظار الى نهاية شهر آب

كونهم (بكل عزا لا طمئین) وبكل قانون موجوبين والسبب بتقديري المتواضع ان الحالات الاعلامية جعلت المشرعین يتصورون ان كل عضو فرع هو ملياردير والحقيقة الساطعة ان راتبهم الرسمي كان (14) دولارا واكرامية المناسبات (66) دولارا بمعدل واحدة بالشهر تقريبا وبالتالي يكون وادهم الشهري الكلي (ورقة) واحدة بينما الاعلام لم يسלט الضوء على (300) ورقة تعادل وارد عضو فرع خلال خدمته كلها.. احرقها من احد المسؤولين الحاليين في نادي ليلى.

**ارادة الفروع**  
الاشد وطاة من كل ما جاء في الاعلاء هو الغموض الذي يتصوره البعض متعمدا فيزداد قلقهم من ارادة المشرع والمنفذ ولا الوهم كون اموالهم حجزت وهي لا علاقة لها بذلك حيث ان القوانين تعد في مجلس الوزراء ويستنها مجلس النواب، ولعله على نص المفيد القول ان القانون لم يمنح الهيئة اية سلطة تقديرية.. فالملطق يأتي على اطلاقه.. المحافظون.. اعضاء الفروع وبالتالي اضطرت الهيئة الى حجز اموال الشهيد مرتضى سعيد عبدالباقي والسجين السابق بسجن واحد مع السيد باسم الجبري رئيس الهيئة الفرقي المتقاعد طالب السعدون.. عندما قول ان بعض الشر اهن سيزرع على اعضاء الفروع

### عبد الخالق الشاهر

اربيل



تعليخنا من بعض اولادنا ، سبق وان صدر قانون العقوبات الشكية على العراق عن مجلس الامن وفي ندوة علمية لمناقشة القانون قام الحضور بالرد على القانون ونقده بتبنيج بالطبع لان الحكومة رغبته في وسائل الاعلام فوجهدت سوألا للحضور: من من السادة الحضور اطلع على نص القانون؟؟ فلم يجب احد .. فتحدث انا عن ايجابياته قياسا بالقوانين السابقة للحضور الجائر .. وهذا ما يطبق شرعا فهما منطابقا مع الشرع الاسلامي ( اموالكم واولادكم عدوا لكم فاحذروهم )) فقام مجلس الحكم بتخليصنا من الاموال بقراراته اعلاه وينفس الوقت خلصنا من بعض الاولاد بارسائه محاصصة بربرم التي جاءت بالعصابات وداعش

القول لقائد عسكري الماني يريد ان يوضح من خلاله اهمية الاستخبارات والمعلومات ، واهميتها للذي يريد ان يضع خطة لمجابهة خصم دون ، وانا قضيت ربع عمري لاعرف ارادة المشرع (مجلس الحكم الانتقالي) عزا الاتصافي وغير الشرعي في سنة القرارين 76 و88 اللذان سقطا قانونا بموجب النظام القانوني العراقي النافذ في حينه واكتمل السقوط دستوريا بصور الدستور النافذ.. اما شرعا فهما منطابقا مع الشرع الاسلامي ( اموالكم واولادكم عدوا لكم فاحذروهم )) فقام مجلس الحكم بتخليصنا من الاموال بقراراته اعلاه وينفس الوقت خلصنا من بعض الاولاد بارسائه محاصصة بربرم التي جاءت بالعصابات وداعش

## إتقاء الله في الناس وفي الأمانة

من فراغ او من خلال عمل انقلابي او سياسي او احتلال عسكري نراها حكومات مهوزة تريد تحقيق ذاتها وجدارتها من خلال اقتصاص الآخرين والاستحواذ على السلطة بدون منافسة. لبل تعتبر الآراء والافكار التي تطالب باحقوق الحقوق المنتهكة والاصلاح الاجتماعي انها بمثابة افكار هدامة ضد القانون والمجتمع والوطن ولا بد من اجتنائها كلها وبوسائل عوانيه انتقامية مهينة ومتجاوزة ومنتهكة لحقوق الانسان وقوانينها الدستورية والاسنانية. وكم كنا نتمنى ان جيلا من النفر الحاكم ينهني لنثق الجيل الثاني والثالث ببقائه السلطة القانونية الحقيقية الخاضعة للدستور المتصرفه ضمن حدود تكليف الشعب لها. من اجل ان تكون ممارستها التنفيذية منضبطة يطعي عليها طابع عادل نسبياً في تطبيقها القوانين الاجتماعية.

**عقيدة انتقامية**  
لكن العراق الجبلي (بالعقيدة الانتقامية الحكومية) ظلت تلازمه النزعة التاريخية الانتقامية المتخلفة التي توارثتها احزاب السلطة بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 لتعمل بها الحكومات بالتعاقب واتخذتها دستوراً في ممارساتها السلطوية بعد ان ضمنت الدستور قانوناً باجتثاث انتقامي لاجزاب او مجموعة كبيرة من الافراد بحجة المناواه الفكرية للنظام القائم خلافاً لدساتير العالم التي وضعت اصلاً لحماية حقوق الفرد وخصوصياته واعرافه وكفل اللذان يبعدان الانسان عن الفار والانتقام، الصالحة التي تكظم الغيظ وتسامح مع الآخرين تدخل الانسان الجنة

الحقيقي بعد الله سبحانه وتعالى لحقوق الشعب. وطبعي ان النزعة البشرية تلك تحصل في داخلها انتصارين متضادين (الاول) يسير بالاتجاه الايجابي الخير، و (الثاني) بالاتجاه السلبى الشرير. والانسان وليد واقعة واسير طبعة الذي غالباً ماتحكمه المزاجية والتقلب الخالي من المبدئية واتقاء الله في الناس وفي الامانة التي يكلف بها او يحملها وكما قال سبحانه وتعالى (انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال وابين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولاً) صدق الله العظيم اذن فان الانسان لايرد تماماً معنى خلقه ولايعنى وجوده ولايعنى التكليف الالهي الملزم والمقرون بالحساب الشديد عندما يؤدى الامانة كما ينبغي او عندما يخونها او يخالفها او يتفاسع عن ردها او اذائها او تنفيذ تقاضيلها. فكيف والحالة ان التصور الذي يراه بعض المسؤولين حالياً في الدولة العراقية بالتكليف الحكومي انه عمل طبيعي حتى وان اقترن بالعقاب الاخلاقي والعقاب الظالم او القاسي، معطياً لنفسه الفتوى بسلامة موقفه لانه تكليف يقوم به لمصلحة تكتل حزبي او جهد عشائري او اجتماعي وليس هو تكليفاً الهيا ولاحتى انسانياً مقررناً بعهد الله وبرعايته ويمراقبته. وقد ذهب البعض الى ابعاد من ذلك بجهد تام حيث تصور انه بظلم الآخرين يحقق العدالة وانه مادام وضع في هذا المكان فذلك تكليف الهي لا بد من تادية التزاماته سلباً وإيجاباً. لذلك فان الحكومات التي تاتي

### خالد محسن الروضان

بغداد



لمره الثانيه/بجرد احترام نظري/خالي من الالتزام التنفيذي وان اقتربن بعض الاحيان بحالات خاصة لكنها عائدته الى الحاكمين انفسهم او الى احزابهم) الا انه مع شديد الاسف لم تقترن المواد القانونية لتلك الدساتير بالثقافة التي تؤهل القائمين على تنفيذها وفق القوانين والاعراف المرعية، واما الذي جرى هو العكس فقد اقترنت بالنزعة البشرية التي التسلطة التي تغتتم الفرص بلا مراعاة لحدود الله تعالى ولا حتى لاستيعاب المفاهيم المميزة او انتقاص (واكرموه

كما هو معلوم من تعريف الدستور بانه الركيزة الاساسية لبناء المجتمع وتحضره، المجتمع الذي يقوم على دولة القانون حقيقة ومضموناً، وليس شكلاً ومزاجاً، المجتمع الذي يخضع فيه الحاكم والحكوم لحكم القانون العادل والنزيه، لا لحكام مزيفة تاخذ من القانون نصوصه وتزييفها لغراض الحاكمين والمتسلطن.

واللتاتي سيادة وحكم القانون الا بالاحتكام الى الشرعيه الدستورية النزيهة العادلة التي ترضي الله سبحانه والمجتمع والضمير، والتي تكون الضمان

## كم كنا نتمنى ان جيلاً من النفر الحاكم ينتهي ليثقف الجيل الثاني والثالث بثقافة السلطة القانونية

## الحقيقية الخاضعة للدستور والمتصرفه ضمن حدود

### تكليف الشعب لها؟

## الديمقراطية المقلوبة



### عبد الجبار عبد الوهاب الجبوري

بغداد

قرأت لأقتة كتب عليها (فتح باب الترشيح لمنصب إحدى المديرات لإحدى المحافظات على

أن يكون المرشح من ذوي الكفاءة والخبرة ،وعليه تقديم الطلب مع سيرته الشخصية إلى مكتب السيد المحافظ) .

واستناداً لمضمون هذا الإعلان الديمقراطي جداً اخترتُ عنوان هذه الخاطرة (الديمقراطية المقلوبة) ليضاف إلى قائمة الديمقراطيات المعروفة كالديمقراطية التشريعية ،والديمقراطية الشعبية ،والديمقراطية المركزية ... الخ إن من يقرأ هذا الإعلان يتوقع أن وراء الترشيح مرحلة الاستفتاء العام أو الانتخابات المحلية لأهل تلك المحافظة لانتخاب أحد المرشحين لهذا المنصب أسوة بانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والإما معنى هذا الترشيح الذي يقدم إلى السيد المحافظ؟ وإذا كانت هذه التية ليس من الضروري أن تقدم هذه الطلبات إلى السيد وزير الداخلية ليرسلها بدوره إلى مجلس المحافظة لأختيار الأجر لإدارة المنصب بطريقة (التعيين) باعتبار من صلاحيات مجلس المحافظة استناداً لمبدأ (الاستبدال) الديمقراطي الجديد .

ثم لماذا هذه الشكلية في اختيار هذا المنصب دون غيره من المناصب الأخرى التي أعتملت بشكل (التلابية) بيساء دون الإعلان عنها مما يسبب القفز الإداري بشكل فوضوي وبأسلوب غير موضوعي من أجل إرضاء هذا المسؤول وتمهيش الآخر .

ثم لماذا تقدم الطلبات إلى السيد المحافظ وهو الأساس منتخب من قبل مجلس المحافظة؟ ليس هذا يؤدي إلى تحويل الأصول الديمقراطية من قيادة الفرقي في صيغة الواحد مما يؤدي إلى ضياع الضوابط الإدارية وخصوعها إلى ضابط ومقياس الشخصية الفردية دون حصانة أو تدخل الآخرين ،والإستقواء بالمرکز الوظيفي والاستبداد بالرأي؟

إذا كان الاختبار بهذه الطريقة الشكلية ليس من الأفضل اتباع أسلوب (التعيين) المباشر بالاتفاق مع الآخرين من أهل الحل والعقد بدلاً من هذا الإعلام الذي يحاول تضليل الناس والاستحواذ على مشاعرهم وتحريف رؤاهم بحجة ممارسة الديمقراطية وبطريقة مقلوبة لاختيار بعض الإداريين ممن ليست لديهم القدرة على التمييز والحسم والتحليل وحصانة التفكير والخبرة في الإدارة الذكية التي تتطلب التحري والتحليل وصناعة القرار .

الم يكن الرسول (ص) هو الذي بدأ مبعداً (التعيين) في التاريخ السياسي الإسلامي للمناصب الإدارية والسياسية والقضائية واختيار شخصي ومباشر مرعياً في ذلك الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والسياسية في ذلك الوقت ولم يترك الأمر للانتخابات بين الحاكم والحكوم رغم أن مبدأ الانتخابات كان سائداً منذ زمن طويل ومنذ أيام الإغريق كمخسر من عناصر الديمقراطية حيث تمت الانتخابات في اثنا قبل ستة قرين من ظهور الإسلام فتم انتخاب (ببر كليس) عدة مرات أثناء حكمه لأثينا . ومع هذا مارس الرسول (ص) طريقة (التعيين) فعين (بازان ساسان) أول الأمراء من المسلمين في اليمن، وعين (خالد بن العاص) والياً على صنعاء .وعين (ابن أبي أمية الزهري) والياً على كندة ،وعين (زياد بن أمية الأنصاري) والياً على حضرموت وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على عمقيرة الرسول (ص) (في مواضع قراراته بطابع الواقع لتسجيب لتحولات وتغيرات المجتمع) .

فلماذا لم يمارس المسؤول الإداري ،وهي من مسؤولياته ،أسلوب (التعيين) العادل بعد الاتفاق مع المسؤولين الآخرين ضماناً لأبعاد المصالح الشخصية والانتهازية الأولك من اتباع عمرو مرةً ومن اتباع زيد مرةً أخرى هذا من جهة وبأسلوب التعيين يستطیع المسؤول الإداري معرفة الشخص وفق الأصل المعرفي لمعرفة الأشخاص الذي حدده الإمام علي (ع) بقوله (يُعرفُ الحق بالرجال ،أعرف الحق تعرف أهله) من جهة أخرى .

فالماذا وفق هذا القول باختيار الأشخاص بطريقة التعيين هو معرفة الحق والنزاهة والكفاءة والعدل والخبرة والمهنية ...الخ قبل معرفة الذين يمثلون هذه الصفات ،أي معرفة قدرات الشخص قبل اختياره في قدرته على صناعة القرار الفاضل بخلاف الانتخابات يمثل هذه الظروف التي تقرب بعض الشخصيات العشائرية والطائفية الخالية من عناصر الحق التي ندرت .

إن مفهوم الديمقراطية يقوم على أساس وجود أغلبية في المجتمع تؤيد هذا المرشح الذي يحقق طموحاتها، إلى جانب الأقلية التي لا تؤيد هذا الذي تنتخبه الأكثرية لوجهات النظر المختلفة يمثل هذا المرشح أو ذاك كما حصل في الانتخابات السابقة في العراق والتي ثبتت خطأ اختيار الأكثرية وصواب موقف الأقلية لأن الأغلبية كانت بالأساس عشائرية وطائفية وليست أغلبية سياسية .

لذلك نشئ أن تكون الانتخابات ذات نتائج بائسة كما حصل في الانتخابات السابقة . ومن هنا يتبين أن الأغلبية الدائمة والأقلية الدائمة أمر منافي للمبادئ الديمقراطية الأصلية بل متوافق مع النظام الاستبدادي الذي يرفض طموحاته بالقوة على الآخرين وبذلك تكون اللعبة الديمقراطية ناقصة ومقلوبة وغير مجدية .